عنف الدولة في هدر الإمكانية وسوء تخصيص الموارد في العراق

أ.د . عبد علي كاظم المعموري (*)

المقدمة

عند تتبع تأريخ الممارسة الاقتصادية في العراق مذ نشوء الدولة العراقية الى الآن، يتضح جلياً أن سجل هذه الممارسة كان يشوبه الكثير من الاستهتار المتعمد بالموارد الاقتصادية المتاحة، لاسيما ريع المورد النفطي، مع الغياب التام لفهم فلسفة وجود هذا المورد كمنحة حبانا الله سبحانه وتعالى بها، من دون أدنى جهد في وجودها، بل جرى ويجري التعامل معها بطريقة غير عقلانية وبعيدة عن الرشادة والمسؤولية حتى في جوانبها الأخلاقية، في ضمان حق المجتمع وأجياله القابلة، واستمرئ الساسة تقديم عوائد هذا المورد على موائد النهابين والمفسدين في الداخل والخارج، وذهبوا الى ابعد من ذلك، الى عد ما يقع تحت مسؤوليتهم هي استحقاق لهم، على قاعدة (**إنا خليفة الله فالأرض، فما أخذته فهو لي، وما أعطيه فهو منة مني**).

هذا السلوك ونمط التصرف في الموارد، يعود في جله الى تجذر العقلية (الريعية– الخراجية) التي مبعثها أن هذه الموارد لا تمثل منتجاً حقيقياً، كنتيجة طبيعية لفعالية اقتصادية تمازجت عناصر الإنتاج المختلفة، في ظل رؤية فنية – تقنية، يراد لها أن تعمل على وفق مبدأ أساس هو (تدنية التكاليف– Minimization Of Cost)وتعظيم المنافع أو العوائد (Maximization Return)، فهذه الاقتصادات ظلت كما هي حال الاقتصادات الخراجية الأخرى خاضعة لفلسفة الحاكم بأمر الله، على مر الزمن الطويل، فمثلما هو سلوك الأمراء والحكام والسلاطين والرؤساء عندما يسبغ على حواشيه وشعراءه ومريديه، وعلى عماله وقادة جنده وشعراء البلاط الهدايا والأعطيات، وإنفاقه الأموال من غير مسؤولية تذكر، على مر التأريخ وكأنه يعيد أطروحته، فما بين نثر الأموال من شرفات القصور وجزل العطايا. ومابين الكاريزما المنفلتة من عقالها، الى السرقة والنهب والإفساد والفساد، تظل الهواجس الحاكمة لمسيرة التصرف وتخصيص الموارد الاقتصادية هي هي!!، فالفيصل هو فساد في الرؤيا وهدر للإمكانية، سواء أكان هذا عن جهل بقيمتها أو ضعف في التجربة والقرار أم منحها للأجانب، يظل نمط

(*) رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية–كلية العلوم السياسية–جامعة النهرين.

الاستلاب داخلياً، ونزح الممكنات خارجياً، وفي هذا تكمن فلسفة الهدر في إمكانات العراق تأريخياً، وكأنها لعنة انطلقت من صندوق باندورا، بحسب التوصيف الإغريقي.

- التحقيب التاريخي ممارسات هدر الإمكانية في العراق
- الهدر في الإمكانية وواقع ممارسات الدولة
- تحليل واقع الهدر في الموارد في ظل الاحتلال
- اتجاهات هدر الإمكانية في ظل التحول المنفلت نحو اقتصاد السوق

أولا: إشكالية الدولة والسلطة في العراق الحديث

بينما نجحت مجتمعات كثيرة في الرد الايجابي وقبلت في تقديم الثمن المطلوب لتعديل ما تمزق في بُناها التقليدية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، أمكن لها أن تحتفظ بوحدتها المادية والمعنوية والتحول الى مراكز نشطة للإنتاج الحضاري. في حين أخفقت شعوب أخرى في ذلك لأسباب ذاتية أو موضوعية، داخلية أو خارجية، إذ فقدت السيطرة على مصيرها، وحكمت على نفسها بالدخول بالرغم منها، في مسار خطير يختلط فيه التفكك المتواصل مع الفوضى السياسية والتبعية الاقتصادية والسقوط المعنوي، هذا هو جوهر الأزمة التاريخية التي تقف وراء أزمة الهوية وأزمة السياسة والدولة والاقتصاد معاً.

وتتوسم الأزمة التأريخية والتي تقف وراء أزمة السياسة والدولة والاقتصاد معاً، والتي ظلت تتفاقم وتتسع باتساع عجز المجتمعات التي تعيشها عن التحكم بالتاريخ وفقدانها السيطرة على الوقائع الموضوعية.

لقد أدى قصور التقدم وبطئه وغياب الأفاق التي ينتظر أن تحققها الدولة وما يرتبط بذلك من الانسداد أو الاختناق بشأن المستقبل.

إن الدولة في العراق توسمت (على الأقل) في تأريخه الحديث بصفة الاستبداد، ولكنها لم تكن بالضرورة دولة لا قانونية، جائرة وطغيانية، إن هويتها الحقيقية نابعة من مفهوم بيروقراطية الدولة التاريخية، من وعيها لذاتها، وسلوكها ومآلها، وكل هذا مرتبط بطبيعة تكوينها وأصالتها وثقافتها وارتباطها بالمجتمع، لقد فقدت هذه الدولة مبكراً فرصتها في الفاعلية التأريخية، وإن تستخدم بعقلانية كل عناصرها المحلية والعالمية والذاتية والموضوعية، القديمة والحديثة، التي تسمح لها بتفعيل رافعة الانجاز الحضاري. وهو ما زاد من صعوباتها ويسر تحولها من دولة استبدادية الى دولة التعسف المعمم الأعمى.

لهذا لم تكن هذه الدولة لا حديثة ولا تحديثية، بسبب من ضبابية رؤيتها من جهة ولأن مرجعياتها تتسم بالكاريزمية، وهو ما سجل كفشل ذريع في إنضاجها لمبدأ خلق بؤرة مباشرة محلية قوية بهدف انتزاع موقف فاعل للمجتمع / الدولة في الساحة الحضارية. وبالتالي فأنها لم تكن دولة تستطيع السيطرة على العملية الحضارية التقنية والعلمية والإنتاجية، أي السيطرة على الحداثة.

إن المحتوى الاجتماعي والسياسي لسلطة الدولة هو الكفيل بتبيان التمييز مابين الدولة الإقطاعية والدولة الرأسمالية والدولة الريعية أو الخراجية، وهو ما يمكن تلمسه بسهولة من خلال شرعية الدولة، والتي ترتكز على معطى رئيس، إلا وهو حالة التطابق النسبي بين القيم التي تلهم عمل الدولة والقيم التي تحرك المجتمع.

هذه الدولة لم تأخذ شيئاً مخالفاً لما اعتاد الفكر والتأريخ تدبيجه من التوبيخ المستمر للمركزية والطبقة العسكرية في العالم الثالث، إذ أن احد أهم خصائص البناء الاقتصادي والانتقال من المحيطية الى نصف المحيطية **(بحسب نظرية النظم العالمية)** في التجربة الكورية (الجنوبية)، هو الجانب المؤسساتي للتحويل الناجح، والمتمثل بظهور دولة تنموية اتجهت الى التدخل الانتقائي، ولكن الهدف الجوهري في اقتصادها السياسي، هو تنشيط التراكم الرأسمالي السريع وتحقيق تقدم صناعي[1].

أولا: التحقيب التاريخي لممارسات هدر الإمكانية في العراق

لا يمكن لأي متتبع لأوضاع العراق التاريخي، وفي كل الأزمنة، بما فيها أزمنة النهضة والصعود أو النكوص والتراجع، ونقصد بها الدولة العباسية وما تلاها أو الملكية والجمهورية، فجدل الثنائيات بات يدبج تأريخنا مهما تلونت الأطياف واختلفت المسميات، من مثل التقدمية والرجعية، الوطنية والعمالة **(العملاء = الكومبرادورية)**[*]، النعمة والنقمة، المبدئية والبراغماتية، العلمانية والدينية...الخ.

من المؤكد عند محقبي التطور الاجتماعي والاقتصادي، إن التشكيلة الاقتصادية– الاجتماعية في العراق أبان الدولة العباسية، وعلى الرغم من توسمها بالطابع ألخراجي، إلا أنها كانت أقرب ما تكون الى المرحلة الماركنتيلية(التجارية) في البلدان الأوربية والتي ظهرت عند نهايات القرن الخامس عشر.

إلا أنها لم تكن متضافرة مع بزوغ قدرات تصنيعية أولية، كيما تبلور نمطاً أكثر تطوراً مستفيدة من الممكنات المتاحة آنذاك، حتى أن الباحثين يشيرون في معرض توصيفهم لأوضاع المجتمع العراقي في

---

[1] **ج. تيمونز روبيرتس، وايمي هايت، من الحداثة الى العولمة، ص 81.**

[*] **مصطلح أطلقه الزعيم الصيني ماوتسي تونغ على المتعاونين مع البلدان الاستعمارية.**

جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، من أن هناك تراكماً نقدياً قد حصل (إذ لجأ السكان الى الاحتفاظ بأموالهم في شقوق الجدران، لعدم حاجتهم إليها).

بيد أن الاحتلالات المتلاحقة للعراق وطول آمادها، قد ألقت بكلكها المقيت والمظلم على أوضاعه سواء الاقتصادية منها أم الاجتماعية، فما بين اقتصاد يعد قبلة الاتصال والمتاجرة، يعود القهقري الى اقتصاد كفافي مدمر على وقع الانسحاق إزاء قبائل همجية لم تكن حضارتها أكثر رقياً، أو أنه يرزح تحت نير الإتاوة والضرائب، فمن مستلم للخراج الى دافع أكثر سخاوة له، حتى أن الولاة والقادة العثمانيين كانوا يشتروا مناصبهم في الولايات والسناجق من الخليفة العثماني وبلاطه.

ووصولاً الى الاحتلال البريطاني ومن ثم الانتداب، ظلت دائرة **(الهدر– النهب–الفساد)** تفعل فعلها في نزح الفائض الاقتصادي المتحقق في الاقتصاد العراقي باستمرار وغلواء قل نظيرها، وهو ما يعني حرمان البلد من ممكناته الداخلية لتحقيق مستوى مقبول من التراكم الداخلي المفترض والمطلوب من اجل توفير فرصة الدفعة القوية (BIG - BUSH)، والتي اعتادت البلدان التي سارت في ركب التطور أن تتلمس طريقها لتأخذ بها.

من المفارقة الكبرى أن رئيس وزراء بريطانيا إبان احتلال العراق، صرح من القاهرة أن بريطانيا لا تريد من العراق أن يصبح عبئاً ثقيلاً عليها (بقصد في الجوانب المالية)، وبالتالي لابد وأن يتحمل كلفة الأنفاق حتى على حماية أوضاعه الداخلية والخارجية، على الرغم من أن بريطانيا دولة محتلة للعراق يجب أن تتحمل ذلك لوحدها، بالإضافة الى بريطانيا ضمنت من خلال شرعنة هذا الاحتلال التصرف التام بموارد وممكنات العراق، بل ذهبت الى أكثر من ذلك عندما فرضت قيوداً على العراق في تقديم طلبات الاستيراد من مختلف السلع الى الجانب البريطاني، على قاعدة أن المنتج البريطاني له الأولوية في دخول الأسواق العراقية.

وهو ما ألغى فرصة الاستفادة من المنافسة الدولية لتأمين مستورداته، وهو ما يعني جعل السوق العراقي جزء من السوق البريطاني، وهو ما يتطابق مع السلوك الأمريكي الاحتلالي، وكأن التأريخ يعيد نفسه **(ففي الأولى كان مأساة وفي الثانية هو ملهاة أو أسوء من ذلك)**[2].

وبدلاً من الاستفادة من معطيات اكتشاف النفط في العراق والعوائد المترتبة على تصديره، نلحظ أن كل منجزات حقبة الملكية في العراق ومن وراءها الهيمنة البريطانية على أوضاعه سياسياً واقتصادياً، كان حصادها نزراً يسيراً، من التحديث والبناء الاقتصادي الحقيقي، إذ سيطرت النزعة البريطانية

[2] كارل ماركس وفريدرك انجلز، المختارات.

الاستعمارية الموروثة من القرن التاسع عشر والمبنية على تصور استغلالي أهوج، كان نتاجه التقسيم الدولي للعمل بين المراكز والأطراف أو بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها، وفحواه (وجوب حرمان أو منع هذه البلدان من الإمساك بناصية العلم والتصنيع، واتقاء بقدر ما يكون ذلك ممكناً من أن تظل اقتصادياتها مجهز أساس للمواد الأولية والزراعية)، وهذه هي قاعدة التخلف التي تنطلق منها كل شرور العالم المتقدم صوب البلدان(المتخلفة) والنامية تأدباً.

ثانيا: الهدر في الإمكانية وواقع ممارسات الدولة

إن الجدل الذي منفك يحضى باهتمام الباحثين والمفكرين ، حول محورية الدولة أو طرفيتها، هذا جاء نتاج التنازع الفكري لمدارس اقتصادية رئيسة، بدءً من المدرسة التجارية ومروراً بالطبيعية والكلاسيكية والماركسية والكينزية وانتهاءً بالفريدمانية(النقودية).

وما شجع على هذا الجدل هو طيف المشكلات الاقتصادية – الاجتماعية المترافقة مع تطور ونضج الرأسمالية بكافة أشكال أنماطها الإنتاجية، حتى غدت بنظر بعضاً من كتابها أنها حاملة بالأزمات والمشكلات مثلما تحمل السحب المطر، مما يعني أن آليات التضبيط الذاتي التي كانت الرأسمالية تتكئ عليها ردحاً طويلاً من الزمن باتت مشلولة وعاجزة عن أداء دورها الموهوم والمفترض، وهو ما أجبر المفكرين والباحثين الرأسماليين من التوسل بالدولة واستدعائها لفك الخناق عن الرأسمالية في طور من أطوارها، وهذا وفر الأرضية المناسبة لمريدي ومشايعي مذهب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

هذا ترافق مع زخم الصعود الاشتراكي (بوجهه الماركسي) المستند على فلسفة التدخل المبالغ فيه للدولة في كل شؤون المجتمع بما فيه الاقتصاد، وباستخدام مركب المركزية (السياسية– الاقتصادية)، وهذا من شأنه أن أغرى النظم السياسية القابضة على السلطة عشية الاستقلال، وبعد النجاحات التي حققها الاتحاد السوفيتي السابق مثالاً يحتذي به، وعلى الأقل، في جانب التصنيع وتأمين مستلزمات مستوى مقبول من التنمية البشرية (الصحة– التعليم – السكن...الخ).

وقد جرى التنظير بشكل واسع لموضوعة قدرة الدولة على تجميع وحشد الموارد (أطروحة بول باران وبول سويزي)[**] وبخاصة المالية في العالم الثالث، ساند هذه الأطروحة، جماع المفكرين التنمويين على أن السبب الرئيس للتخلف وصعوبة التطور وولوج التنمية يكمن في المقولة (البلد الفقير لأنه فقير)،

[**]استهدف الباحثان أطروحة شح رأس المال في البلدان النامية(المتخلفة) وبينا أن الفائض الاقتصادي لو أحسن استثماره لا توجد مشكلة في رأس المال الذي تعاني منه هذه البلدان فهناك فائض اقتصادي كبير منه ما هو (فعلي ومحتمل) للمزيد ينظر: بول سويزي وبول باران، رأس المال الاحتكاري، ترجمة حسن قبيسي.

ويراد هنا بيان شح رأس المال اللازم لتحقيق ممكنات التنمية والنهوض بالمجتمعات المتخلفة أو النامية (تأدباً).

ويبدو أن حقيقة قدرة الدولة وأهمية دورها المخطط له، قد استغلتها النظم الحاكمة وشخوصها الكاريزمية لصالح الهيمنة على السلطة ولجم المعارضين، وصوغ حال المجتمعات على وفق رؤية (الملك – الرئيس– الأمير – السلطان)، ويكاد يرددوا جميعاً مقولة لويس (الدولة إنا) أي الحاكم.

هذا الاستغلال لحقيقة دور الدولة في الحياة جرى حرفه عن مبتغاه، ولو استخدمت ممكنات الدولة وقدرتها، بفاعلية صحيحة وحقيقية وعلى وفق تصور لا يتسم بالضبابية التي طالت معظم تجارب التنمية في العالم الثالث ومنها العراق، كان حري بها أن تتلامس مع أنموذج التنمية اليابانية أو الكورية، والتي ارتكزت في جلها على الدولة، بل نذهب الى أكثر من ذلك أن المؤسسة العسكرية الممقوتة في مجتمعاتنا بسبب من هيمنة العسكر على السلطة، قد ناقضتها تجربة كوريا الجنوبية، فالتجربة التنموية بنيت بجهد الطبقة العسكرية.

وهكذا ورث العراق أنموذج من الدولة متناقضة في دورها، فهي أما مركزية وسلطوية حد النخاع، وإما مترهلة وتابعة وضعيفة، ولذلك يصعب توصيف مخرجاتها(نتاجها) التنموي فهو ظل يتراوح مابين تنمية **(تابعة – شبه رأسمالية– شبه اشتراكية – رثة – راكدة)**[3]، وهو ما لا يساعد على الاستدلال بمعطى واضح لا تخطئه العين في نمط أفعالها الاقتصادية.

بيد أن ما يمكن قوله أن دور الدولة كان سلبياً ومهيضاً، وكابحاً لفرص التطور الاقتصادي، على العكس من الأهداف والشعارات التي رفعتها، وهذا لا يعني بأي حال من الأحوال، دفعاً باتجاه تقزيم أو تهميش دورها، بل على العكس نرى أن للدولة دوراً محورياً في ضبط إيقاع حركة الاقتصاد والمجتمع، وبدلاً من أن تكون عقبة كأداء إزاء الجهد التنموي، كان جديراً بها أن تتلمس الطريق وتيسر وتفعل حركة القوى الحية في المجتمع بشكلها الفردي أم الجمعي.

وحتى القدرات التي منت الدولة المجتمع بها، في حشد موارده وتوجيهها صوب رفع مستويات معيشته وتحسين أحواله، ذهبت مع سوء أدارة الدولة وفشلها الذريع في تخصيص الموارد حتى باتت المشكلة في العراق لم تعد اقتصادية بالمعنى الحقيقي، كيما توهم مجتمعاتها للتعكز عليها إزاء تصاعد حالة عدم الرضى المجتمعي، بل تحولت المشكلة الى (سوء أدارة الموارد الاقتصادية)، وهو ما يتطلب مراجعة شاملة لتأريخية نمط تخصيص الموارد في الدولة العراقية مذ نشوئها والى الآن.

---

[3] **احمد زايد، الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، (ندوة) المعهد العربي للتخطيط، حول دور الدولة، الكويت ، 1989.**

وهو ما تعجز إدارات الدولة العراقية على مر تأريخه الحديث، عن توفير غطاء أخلاقي له، كونها استأثرت واستهترت بموارد المجتمع ومستقبله، وهو ما لم يحض بالاهتمام المفترض في بناء منظومة الحقوق المجتمعية في عراق ما بعد الاحتلال.

فإذا ما جرى كشف حساب النظم المتتابعة لحكم العراق وشخوصه، فأن الحقوق التي أهدرتها هذه النظم، والمعبر عنها بالكلف (الاقتصادية – الاجتماعية – الإنسانية)، والمتوزعة على مروحة واسعة من المعالم والمؤشرات، سوف تكون تكلفة سدادها، أمرً يتجاوز حدود العقل والمنطق.

فما بين الأمية والجهل، والبطالة والفقر، والتهميش، والهدر والفساد، تتوزع جملة الاستدلالات التي تصلح أن تكون معيناً في المراجعة والتقصي والاستنباط، بل تتلاحق جملة من الأسئلة التي لا تتوافر لها إجابات مقنعة، من مثل:

- كيف يمكن أن تهدر إنسانية الإنسان في بلد يتحكم بأكبر احتياطي من النفط في العالم، ولم يتجاوز الدخل الفردي السنوي عتبة (1600) دولار في القرن الحادي والعشرين.
- كيف نقنع أنفسنا بأن هذا البلد الثري – الفقير، يئن شعبه تحت وطأة الفقر والبطالة.
- نستجدي الأموال من الدول بطريقة الصدقات لمعالجة أوضاعنا، وكأننا **أيتام على موائد اللئام.**
- هل يمكن أن نظل تحت وطأة النهب والفساد والإفساد الذي يجري كجرح نازف في إمكاناتنا، موازنات هائلة نظرياً لا يتلمس منها المواطن أي شيء، يقلب محفظة نقوده فيجدها خاوية، بينما يراكم البعض أموالهم في الداخل والخارج، بطريقة جنونية تعبر عن شراهة قل نظيرها، بينما يظل يتضور أغلب السكان جوعاً وفتكاً من الإمراض، وهو ديدن جميع النظم التي مرت على العراق، قومية أكانت أم اشتراكية، ملكية أم جمهورية، علمانية أم دينية.

جدول (1)

تقديرات خسائر العراق للسنوات 1980–2003

الخسائر مليار دولار	الموضوع	الحرب
91.4	خسائر الناتج المحلي الإجمالي	الحرب العراقية – الإيرانية
197.7	خسائر الإيرادات النفطية	
78.8	خسائر العملات الأجنبية الفعلية	
80.0	خسائر العملات الأجنبية المحتملة	
447.9	إجمالي الخسائر	
204	خسائر الإيرادات النفطية	حرب الكويت
230	خسائر القصف الأمريكي	
17.8	التعويضات المدفوعة	
60	خدمة الدين	
511	إجمالي الخسائر	
300	خسائر القطاع المدني	الاحتلال **
300 – 250	خسائر الجيش	
600 – 550	إجمالي الخسائر *	
1558.9 – 1508.9	مجموع خسائر العراق للسنوات 1980 – 2003	

المصدر: – تم جمع المعلومات والبيانات من مصادر مختلفة عدا الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي.
** تقديرية لعدم اهتمام أية جهة بحصر حجم التدمير والأضرار.

تشير التقديرات لخسائر الحرب العراقية – الإيرانية عدا التكاليف البشرية وفرص التطور هي[38] :
- (91.4) مليار دولار= خسائر الناتج المحلي الإجمالي.
- (197.7) مليار دولار= خسائر الإيرادات النفطية.
- (78.8) مليار دولار = خسائر العملات الأجنبية.
- (80) مليار دولار = خسائر العملات الأجنبية المحتملة.

وعليه فأن أجمالي خسائر الحرب قد تجاوزت (447.9) مليار دولار، وإذا ما علمنا أن إيرادات النفط المتحققة منذ عام 1931– 1988، أي عوائد (57) سنة، والتي قدرت بحوالي (197.3) مليار دولار، فأن خسائر الحرب أكثر منها ب (2.5) مرة، وهذا يعد واحداً من أكثر تجارب الهدر للموارد في التاريخ الحديث.

إما الخسائر المترتبة على غزو الكويت فهي بلا شك رغم قصر المدة الزمنية للصراع العسكري، إلا أنها أشد وطأة في أثارها تبعاً لوسائل التدمير التي استخدمتها أمريكا ضد العراق، ولعدم وجود إحصاءات وحسابات دقيقة لها سنحاول بيان ما هو متاح عنها وهي:

- بلغت خسائر العراق من عدم تصدير النفط في الستة أشهر الأولى بحدود (17) مليار دولار.
- إذا ما جرى اعتماد هذا الرقم تراكمياً ولطول الفترة الممتدة من 8-8-1990 ولغاية أب 1996 فأن أجمالي الخسائر من تصدير النفط بحدود (204) مليار دولار[4].
- انحسار الاستيراد ات بحدود 90% والصادرات بنسبة 97%.
- تعويضات مدفوعة للمتضررين في غزو الكويت بلغت أكثر من (17) مليار دولار حتى 9-4-2003[5].
- خدمة الدين المتراكم بحق العراق يتجاوز (60) مليار دولار، إذا ما علمنا أن أصل الدين هو (42) مليار دولار كما مثبت في نادي باريس[6].

هذه الخسائر لا تتضمن الخسائر البشرية التي قدرت أكثر من (100000) قتيل أغلبهم في القصف الجوي أثناء الانسحاب من الكويت، وأكثر من ذلك في أحداث عام 1991، في حين تجاوز (120000) قتيل من جراء القصف الجوي أبان الاحتلال وبعده.

وعلى وفق ذلك لابد من القول من هو المسؤول عن الكلف الاجتماعية الكبيرة التي دفعتها وتدفعها أجيال من شعبنا، كلفة الفرصة الضائعة، أو ما نسميها في الأدب الاقتصادي(Opportunity Cost)، كلفة الفرصة البديلة.

ثالثا: تحليل واقع الهدر في الموارد في ظل الاحتلال

تسبب تهديم هياكل الدولة العراقية على خلفية احتلال العراق، وكجزء محسوب بدقة من خطة تدمير العراق، والتي جرى التوافق عليها من قبل(أمريكا- إسرائيل) قبل الاحتلال ونفذها بحرفية فائقة سيء الصيت (برايمر)، كانت تهدف الى إيصال الوضع في العراق الى مشاعة للنهب والسرقة والتدمير،

---

[4] **سمير أمين، حول نظرية التضبيط، بحوث اقتصادية عربية، العد (1) خريف 1992.**

[5] **MEED. 30 Aug -1990- p-22.**

[6] **احتسبت من قبلنا استناداً على ما أوردته مجلة (ميد) للمدة من أب 1990 ولغاية أب 1996 .**

والتعامل مع العراق (الساعة صفر)، أي كأن العراق لم يكن يوماً دولة، أو أنه تم اكتشافه من قبل الأمريكان لأول مرة في بواكير القرن الحادي والعشرين، حتى تبرر كل أعمالها، وبالتالي توضع القوى والأحزاب السياسية إزاء تعقيد أضافي في عدم السيطرة والضعف في الإدارة وإشاعة الفساد، مما يولد هذا بالتأكيد هدراً إضافياً في الإمكانية والقدرات، وهو هدف أرادته الإدارة الأمريكية أن يكون مستمراً منذ عام 1980، وليستمر بامتداده الزمني الى ما بعد الاحتلال، فالهدف من الدفع باتجاه الحرب العراقية – الإيرانية، كان هو إضعاف البلدين واحتوائهما، من خلال تدمير قدراتهما وتبديد موارد النفط التي تجمعت بفعل تصحيح الأسعار الذي جرى في الأعوام (1973و1980).

لقد استكمل الاحتلال حالة التدمير السابقة، ليمعن في الإيغال في تنظيف ساحة الاقتصاد العراقي من أية ممكنات تعاونه في إعادة أعماره، وأضحت الحالة العراقية حالت قدرية، يدخل فيها الحاكم والمستشار أو الموظف الأمريكي وحتى المسؤول العراقي الى أدارة الدولة ليخرج هؤلاء وقد انفتحت عليهم أبواب السماء، ولينهمر المال عليهم مدراراً، ولا اعتقد أن أي منهم على قصر المدة الزمنية، لن يكون بمقدوره أن يؤمن مستوى عالي من العيش الرغيد لعشرات السنين القادمة، أو أن يبادر فوراً الى إنشاء شركة على طريقة برايمر . غارنر؟.

إن حجم الأموال التي جرى نهبها أو سرقتها أو أسيء التصرف بها تزيد عن كلفة أعمار العراق والتي حددت بـ(56) مليار دولار، وهي ضعف ما أجادت به أيادي النبلاء في مؤتمر الدول المانحة في مدريد والبالغة (33) مليار دولار، ويساوي أكثر من نصف مديونية العراق المقررة حالياً والبالغة (120) مليار دولار.

فحال الاقتصاد العراقي الآن، التي لم يعرف التاريخ الاقتصادي حالة تشبهها ، فما بين الهدر في الحروب والأنفاق العسكري والذي بلغ بشكل تراكمي أكثر من (1.5) تريليون دولار للسنوات مابين 1980 ـ 2003، وتدمير ونهب وسرقة بمئات المليارات في عهد الاحتلال، تتجلى وتكمن بوضوح في كلاهما المحنة الاقتصادية للعراق، وهذا يعد واحداً من أكثر تجارب الهدر للموارد في التاريخ الحديث.

هذه من شأنها حتى وأن صدقت النوايا، إن تضيف تعقيدات عديدة تتبلور شيئاً فشيئاً بالمزيد من فقدان القدرة على اتخاذ قرارات حقيقية، بحيث تكون مساحة المصلحة الوطنية قليلة أو بتنازلات هي الأخرى تضعف من موقع متخذ القرار الاقتصادي والسياسي.

جدول (2)

الأموال العراقية المسروقة أو المنهوبة من 9. 4 . 2003 الى 2-6. 2004

المبلغ مليار	الموضوع	الملاحظات
4 .5	تمت سرقتها في عهد جي غارنر	جزء منها من البنك والمصارف
3-1.8	فروق مبيعات النفط العراقي بعد الاحتلال	تقدير (Christian Aid)
20	أضيفت من برنامج الغذاء مقابل النفط	أعلن ذلك بول ولفويتز
1.8	يدعي بول برايمر منحها الى القيادة الكردية	لم يوجد لها أي اثر بعد استلامها
45 م/د	سرقة الخزين النفطي لشركة نفط الجنوب	2 مليون برميل نفط خام
100 م/د	فقدان أموال من صندوق تنمية العراق	أعلنت ذلك الحكومة الأمريكية
11 – 9	تم التلاعب بها من قبل بول برايمر	تقدير(Christian Aid)
4	عوائد نفطية لم تدخل صندوق تنمية العراق	كشفتها مؤسسة المساعدة المسيحية
----	* المبالغ والمقتنيات في القصور الرئاسية	غير مقدرة
44 . 445 – 41 . 245	المجموع	عدا ما لا يمكن حصره و تقديره أو لم يعلن عنه

المصدر : تم جمعها تبعا لما يترشح عنها من مصادر دولية ومحلية.

رابعا: اتجاهات هدر الإمكانية في ظل التحول المنفلت نحو اقتصاد السوق

إن مساحة التدمير في الاقتصاد العراقي كبيرة على جميع المستويات، ولإعادة الفاعلية لهذا الاقتصاد، يتطلب الأمر وضع أسبقيات للجهد التنموي المطلوب القيام به دون ترك ذلك لآليات السوق.

كما أن السعي لتوفير التوازنات المفترضة مابين القطاعات الاقتصادية وعلى المستوى الكلي وتقديم الحلول للمشكلات ذات الطابع الكلي، من مثل البطالة، التضخم، سعر الصرف، التوازن الكلي، لا يمكن تركها لآليات التضبيط الذاتي (Auto - Regulation) ميكانزمات الأسعار[7].

أي أن المراهنة على اقتصاديات السوق الحرة لن تكون الحل السحري لأوضاع الاقتصاد العراقي على الأقل في الآجل القصير.

والعراقيون من أكثر مجتمعات الأرض التي أخضعت إلى التجريبية (الامبيريقية) المقيتة، سواء اقتصادياً أم سياسياً، وإذا ما كان الناس فيما مضى يتجرعون هوان هذه السياسات تحت ضغط الخوف والعنف، فالحالة مختلفة الآن تماماً، فحاجز تقديس السلطة، وتآلية الحاكم أمسى أمراً من الماضي، وهو ما سيفتح الباب واسعاً لمراجعة مجتمعية لسلوك وقرارات الحكومات، كرد فعل **(العنف المضاد)** لعنف السوق.

---

[7] **عبد الأمير الانباري، التعويضات، المستقبل العربي، العدد (8)، 2004، ص128 .**

وطالما كان نقد الأحزاب والحركات السياسية لسلوك النظام السابق على الأقل في مجال التصرف بالموارد والإمكانات، حرياً الآن أن يرتقي حق العراقيين في التمتع بثرواتهم الى مصاف القدسية، حتى لا تصبح الإمكانات والخيرات التي وهبها الله سبحانه وتعالى لهذا المجتمع عبئاً عليه، فتكون أداة لانفعالات كاريزمية مريضة، أو إن تكون أداة تدمير بدل من البناء، أو تنهب ويساء التصرف بها أرضاء لهذه الجهة أم تلك، أو أن يغض الطرف عما يجري لها من قبل الفاسدين والمفسدين والمحتلين.

إن التقديرات المتواضعة والخجلى، أو التي لا تستطيع البوح وتكشف المستور عن ما يسمى بإعادة الأعمار والمشاريع، تعد واحدة من أكثر القضايا التي لا يمكن التخلص منها بسهولة في الزمن المنظور، كون الهدر في التنفيذ للمشروعات أو تقدير كلفها، حالة ترتبط بتفشي الفساد، وهذا الأخير لم يعد مرتبطاً بشخوص يعانون من قصور قيمي، بل أنها أضحت ظاهرة متجذرة لها فلسفة واليات وتشابكات متعددة ومعقدة، وهي لم تعد مقتصرة على الحالة المحلية بل تجاوزت المحلي الى الإقليمي والدولي، فهي ظاهرة عابرة للدول.

ومن دون الإيغال في شرح ترابطات الهدر بالفساد، يمكننا الإشارة الى عوامل الهدر في المشروعات والتي يمكن أن تكون متضمنة لمساحة من الفساد أو متأتية من فقر الإدارة وانعدام تجربتها، وهي:

1- إن اغلب التخمينات الكلفوية للمشاريع هي كبيرة وتتجاوز الحسابات الهندسية الصحيحة والحقيقية.
2- إن جزءً من فساد الأجهزة الهندسية المشرفة والمنفذة هو متوارث من سنوات التسعينات الى عام 2003.
3- يسر غياب الرقابة الهندسية والمالية تفشي حالة الهدر في المال العام.
4- في الأغلب الأعم استحوذت شرائح طفيلية نهابه على المقاولات. وهي لا تمتلك أي من معايير المقاولات أو الاستثمار، ولا ترتبط بأي شكل من الأشكال بما يعرف بالطبقة الوسطى أو الرأسمالية المحلية.
5- هذه الشرائح من غير المعقول أطلاق تعبير رأسمالية عليها، أو المناداة عليها بالقطاع الخاص، فهذه تفهم الرأسمالية ليست وفق شعارها العتيد (دعه يعمل ... دعه يمر) بل استبدلته بشعارها (دعه ينهب ... دعه يمر).
6- إن الفشل في المواصفات المنفذة للمشاريع التي جرى تنفيذها طيلة المرحلة من 2003- الى الآن، يستلزم من الحكومة فتح تحقيق شامل حولها.

7- عطفاً على الفقرة (6) فان اغلب المشروعات تعد خارج الخدمة، وهو ما يتناقض مع العمر الإنتاجي لها، حتى يمكن حساب مدة استرجاع رأس المال، إذ ليس من المنطق أن أنفذ مشروع بمئات الملايين (طريق) وأعيد تنفيذه بعد سنة تماماً. والسؤال كيف نفذ المشروع؟ أين المواصفات؟ أين الجهة الفنية الرقابية (وهي جهة هندسية)؟ لماذا تم استلام المشروع من دون فحص وتوافق مابين المواصفات والمنفذ فعلياً؟.

8- هذا لا يمكن أن يتم التخلص منه من دون أدارة هندسية موحدة على جميع المشروعات، تسمى (الهيئة الوطنية الهندسية لمراقبة مشاريع الأعمار).

9- هناك شكل هندسي من الفساد، وهو تقديم مواصفات المشروع غير كاملة، وهو ما يعني مقاولة أضافية(أو ما يسمى بلغة المهندسين أعمال تكميلية)، وهذه في اغلب الأحيان تكون كلفتها التخمينية أكثر من (50%) من كلفة المشروع، وهذه لابد من تنفيذها من قبل الشركة أو المقاول ذاته.

10- وتقدر الأموال التي يتم هدرها في أعمال المشروعات حالياً، مابين(20-30%)، في تخمين(تقدير التكاليف)، ناهيك عن حجم الهدر المتأتي من سوء التنفيذ والذي لا يمكن تقديره إلا من قبل جهات رقابية مشتركة(هندسية – محاسبية).

11- الهدر المتأتي من الاختلاف مابين الكلفة التخمينية للمشروع والإحالة النهائية للمنفذ النهائي للمشروع، وهذه حالة عادة تسمى بالمقاولات من الباطن أو المقاول الثانوي، وهناك سلسلة من المقاولين والشركات تحيل المشروع المقدر بعدة مليارات الى مقاول نهائي بمئات الملايين، لهذا فهو ينفذ تبعاً للمبلغ النهائي، معتمداً على حالة التوافق مع الدائرة الهندسية والجهة التي تستلم المشروع.

12- الهدر في المستوردات الحكومية باختلاف أنواعها من التجهيزات والمعدات العسكرية الى أكياس النايلون التي تستوردها وزارة الزراعة مروراً بالمواد المستخدمة في الإنتاج النفطي. فهي إما سلع مستخدمة ويجري إعادة ترتيبها وبيعها الى العراق أو أن مواصفاتها غير جيدة.

13- وإذا ما كانت أمريكا قد فتحت تحقيقاً ومتابعة في الأموال المخصصة لأعمار العراق، مع كل إمكاناتها في ملاحقة أموالها، حري بالحكومة العراقية وكاستحقاق وطني أن تفتح ملف الهدر والفساد وسوء التنفيذ وإعلان الشركات والمقاولين المفسدين على القائمة السوداء وملاحقتهم قضائياً حتى وأن أقاموا في دول أخرى.